IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2025) 15 (4) Part (2): 41-49

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Abdul sadah Bushra Wadi. The role of institutional framework in promoting the agricultural sector in in Iraq. *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2025) 15 (4) Part (2):41-49.

The role of institutional framework in promoting the agricultural sector in in Iraq

Bushra Wadi Abdul sadah [1]

[1] *Al-Farahidi University - College of Administration and Economics, Baghdad, Iraq*

Bushra_wadi2006@yahoo.com [1]

Abstract: This paper aims to study the economic role of agricultural sector, highlighting its contribution to the gross domestic product (GDP), evaluating the size of investments allocated to the agricultural sector and their impact on major crops and reflecting its importance in economic development. Based on the descriptive and analytical approach using percentages, through which the economic role of the agricultural sector during the period (2010-2023) can be studied. The results of this research indicate a decline in the contribution of the agricultural sector to the GDP, excluding oil, from 5.2% in 2010 to 2.8% in 2023.Also,the proportion of investment allocations to the agricultural sector from the total annual investment allocations decreased from 8.6% in 2010 to 1.3% in 2023.The paper shows that the multiplicity of forms of tenure and heterogeneity in agricultural land led to a narrowing of freedom of disposal and the rights of its holders. The paper suggests the need to limit agricultural tenure to two types: A– State-owned lands B– Private property solely owned by individuals and groups, and creating the appropriate institutional atmosphere to stimulate the private sector to expand investment and enter the agricultural and agro-industrial fields, while providing a reassuring investment climate for it.

Keywords: Institutional framework, development, agricultural policies.

دور الاطار المؤسسي للنهوض بالقطاع الزراعي في العراق

د. بشرى وادي عبد السادة [١]

[١] *جامعة الفراهيدي-كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، العراق*

المستخلص: يهدف البحث الى دراسة الدور الاقتصادي للقطاع الزراعي وتوضيح نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وتقييم حجم الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي وانعكاسه على المحاصيل الرئيسية مع بيان دور الجوانب المؤسسية في التنمية الاقتصادية، بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي باستخدام النسب المئوية التي من خلالها يمكن دراسة الدور الاقتصادي لقطاع الزراعة خلال المدة.(2010-2023)

وكانت ابرز النتائج التي توصل اليها البحث هي تراجع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي عدا النفط من (٥,٢٪) عام ٢٠١٠ الى(٢,٨%) عام ٢٠٢٣.، وتراجع نسبة التخصيصات الاستثمارية السنوية في القطاع الزراعي الى اجمالي التخصيصات الاستثمارية من (٨,٦٪) عام (٢٠١٠) الى(٠)١,٣٪) عام (٢٠٢٣) ، كما بين البحث ان تعدد اشكال الحيازة وعدم تجانسها في الاراضي الزراعية ادى الى تضيق حرية التصرف والحقوق المترتبة لحائزيها. يقترح البحث الى ضرورة حصر الحيازة الزراعية بنوعين أ – الاراضي المملوكة

للدولة ب- ملكية خاصة صرفة للاشخاص والجماعات، وتهيأة الاجواء المؤسسية المناسبة لتحفيز القطاع الخاص للتوسع في الاستثمار والدخول في المجال الزراعي والزراعي الصناعي وتوفير مناخ استثماري مطمئن له.

الكلمات المفتاحية: الاطار المؤسسي، التنمية، السياسات الزراعية.

Corresponding Author: E-mail: Bushra_wadi2006@yahoo.com

المقدمة

يعد القطاع الزراعي احدى القطاعات المهمة في التنمية الاقتصادية المتوازنة، وقد عانى هذا القطاع من تدهور لاكثر من ثلاثة عقود نتيجة هيمنة الدولة على هذا القطاع، كما ان السياسات الاقتصادية والخطط التنموية التي اتبعت من قبل الحكومات المتعاقبة لم تأتي بثمارها على الوجه المطلوب مما ادى الى عدم تراكم تجربة وممارسات ناجحة يمكن الاعتماد عليها في تطوير القطاع الزراعي واستدامته، فضلاً عن التغير الذي حدث في تنفيذ البرامج التنموية وعدم اكتمال معظمها، بسبب الظروف التي مر بها العراق، وقد تراجع دور الدولة التنموي في العديد من الانشطة الاقتصادية بما في ذلك التوقف عن تنفيذ مشاريع البنى الارتكازية في القطاع الزراعي وتدهور المنجز منها في العقود السابقة.

ومن اجل النهوض بواقع القطاع الزراعي وتلبية الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية وتهيأة ركناً اساسياً تستند عليه عملية التنمية الاقتصادية من حيث استيعاب الايدي العاملة الفائضة وتوفير مستلزمات القطاعات الاقتصادية الاخرى والحفاظ على العملات الاجنبية المتأتية من تصدير المنتجات ولمختلف القطاعات، لذا لابد من اعادة النظر في تركيبة هذا القطاع والتاكيد على الجوانب المؤسسية ومن خلال الرؤيا الجديدة التي تتبناها الدولة في تحقيق التنمية الحقيقية وزيادة دور القطاع الخاص في الاستثمار والتشغيل والتحول التدريجي نحو آلية السوق فضلاً عن تعميق تلك الرؤيا من اجل دفع الانتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي والدخول في الاسواق العربية والعالمية والتنافس فيها من خلال جودة المنتوج وكفائته.

اولاً: مشكلة البحث :

على الرغم من اهمية القطاع الزراعي في دعم التنمية الاقتصادية الا ان هذا القطاع لا يزال يواجه تراجع وتحديات كبيرة مثل انخفاض الانتاجية، ضعف استخدام التقنيات الحديثة، نقص حجم الاستثمارات العامة الموجهة للقطاع الزراعي، التغيرات المناخية، تملح وتغدق التربة، وقد يعزى ذلك الى قصور الاطار المؤسسي المنظم الذي يفترض ان يتمكن من اداء دوره بالشكل المطلوب للنهوض بالقطاع الزراعي وتحقيق التنمية.

ثانياً: فرضية البحث:

يلعب القطاع الزراعي دوراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز الاستثمارات وزيادة الانتاج الزراعي مما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي شامل.

ثالثاً: هدف البحث:

دراسة دور القطاع الزراعي العراقي في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال المدة (2010-2023) من خلال مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وتقييم حجم الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي وانعكاسه على المحاصيل الرئيسية مع بيان دور الجوانب المؤسسية في التنمية الاقتصادية.

رابعاً: منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي باستخدام النسب المئوية التي من خلالها يمكن دراسة الدور الاقتصادي لقطاع الزراعة خلال المدة (2010-2023)، وقد تضمن محورين تناول المحور الاول الواقع الحالي للقطاع الزراعي والذي يضم الامكانيات الطبيعية المتاحة، الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الزراعي، التخصيصات السنوية للاستثمارات الزراعية، الانعكاسات فيما تضمن المحور الثاني الجوانب المؤسسية ودوره في التنمية الاقتصادية والذي يضم حيازة الاراضي الزراعية وحق الانتفاع، البنى الارتكازية ذات العلاقة بالمياه والتربة، سياسات دعم الاسعار، السياسة الاستثمارية، سياسة تنشيط القطاع الخاص. وقد اعتمد البحث على البيانات التي تصدر عن جهات رسمية والمتمثلة في الجهاز المركزي للاحصاء، وزارة التخطيط وتم استخدام برناج اكسل لاستخراج النسب المئوية والاشكال.

١ـ الواقع الحالي للقطاع الزراعي

تعتمد التنمية الزراعية في أي بلد على الامكانيات والموارد الطبيعية المتاحة كما ان اهداف ووسائل سياسته الزراعية تبنى على توفير امكانية ادارة وتوجيه هذه الموارد بالشكل الذي يحقق افضل استخدام وليس على كمية موارده الانتاجية فقط .

أـ الامكانيات الطبيعية المتاحة:

تلعب الزراعة دوراً محورياً في تنمية الاقتصاد بأعتبارها المحرك الحقيقي للتنمية الاقتصادية من خلال زيادة الانتاج الزراعي وتصدير الفائض لتوفير النقد الاجنبي اللازم للاستثمار في القطاعات الاخرى (Ellis, 1993,p3) ، لذا توجد في العراق طاقات وامكانيات زراعية لو استغلت بشكل جيد لتحول العراق من بلد مستورد للسلع الزراعية الى مصدر له، تبلغ مساحة العراق

(174.8) مليون دونم، المساحة الصالحة للزراعة تقدر بـ (28) مليون دونم تشكل ما نسبته (16.1%) من المساحة الكلية للعراق، فيما بلغت مساحة الاراضي المزروعة منها (14.562) مليون دونم أي ما نسبته (52%) من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة ، (خطة التنمية الوطنية ، 2018 ، ص 143) وتبلغ مساحة الاراضي المتاحة للارواء(٢٢,٨٦) مليون دونم والمتوفرة لها مياه الري (١٢,٥) مليون دونم (مساحة صافية) (حمدي ومحمد،2017، ص 16)،(يلاحظ ان الماء هو العامل المحدد) فعلى الرغم من تمتع العراق بموارد طبيعية وامكانيات مالية كبيرة فهو لا يزال يعاني من ازمة الانتاج الغذائي منذ العقود الماضية وانخفاض موارد البلاد من العملة الاجنبية التي انعكست باثار سلبية على النشاط الزراعي وتجسدت بصعوبة الحصول على مستلزمات الانتاج الاساسية مثل البذور والاسمدة والمواد العلفية والخدمات البيطرية وكذلك العجز في استيراد المكائن والالات الزراعية واجهزة الري ومضخات البزل (عبد السادة، ٢٠٠٨).

ب- الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الزراعي:

يعد القطاع الزراعي العمود الفقري للاقتصاد، فهو يوفر المكونات الاساسية للانسان والمواد الخام للصناعة، لذا يمكن تحديد دور الزراعة في التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في الناتج المحلي(prasanth and sivanantha,2021:p1119-1121)، الا ان استمرار التدهور في القطاع الزراعي بعد احداث عام ٢٠٠٣ وزيادة التملح والتغدق في الاراضي الزراعية في وسط وجنوب العراق ادى الى تردي خصوبة التربة ووصول مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية الى ما دون الحد الاقتصادي في الانتاج وهما السببان الاساسيان لخروج حوالي (100) الف دونم سنوياً من الانتاج الزراعي الجيد، (الحكيم، 2011، ص٩٥) وذلك نتيجة انخفاض حجم ونوعية الواردات المائية وعدم التوصل الى اتفاقيات دولية ملزمة مع دول الجوار المتشاركة في المياه لتقاسم الواردات المائية وضمان حصة مائية عادلة بين دول المنبع ودول المصب، (خطة التنمية الوطنية، 2024، ص79) مما نعكس ذلك بترجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي وكما موضحة في الجدول ادناه:

جدول (١): المساهمة النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي (عدا النفط) بالاسعار الجارية للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٣)

الوحدة(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي	الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط	المساهمة النسبية %
2010	8366232.4	89159565.4	5.2
2011	9918316.8	102070683.7	4.6
2012	10484949.3	127789933.2	4.1
2013	13045856.4	148013639.7	4.8
2014	13128622.6	149480319.2	4.9
2015	8160769.7	129486931.1	4.2
2016	7832046.9	129523925.5	4.0
2017	6598384.8	133000896.5	3.0
2018	7572265.1	148744551.9	2.8
2019	10411174.4	161771501.6	3.8
2020	13130927	152325796.7	6.1
2021	9970509	163734626.5	3.3
2022	6795742.7	176920177.5	1.6
2023	9255805.9	204275456.5	2.8

الجدول: من اعداد الباحثة استناداً الى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية الحسابات القومي

فبعد ان كانت تمثل نسبة مساهمته (5.2%) من قيمة الناتج المحلي الاجمالي عدا النفط عام ٢٠١٠ انخفض في السنوات اللاحقة ليشكل ادنى مستوى له (1.6%) عام 2022 وبلغ (2.8%) عام 2023. والشكل (1) يوضح ذلك.

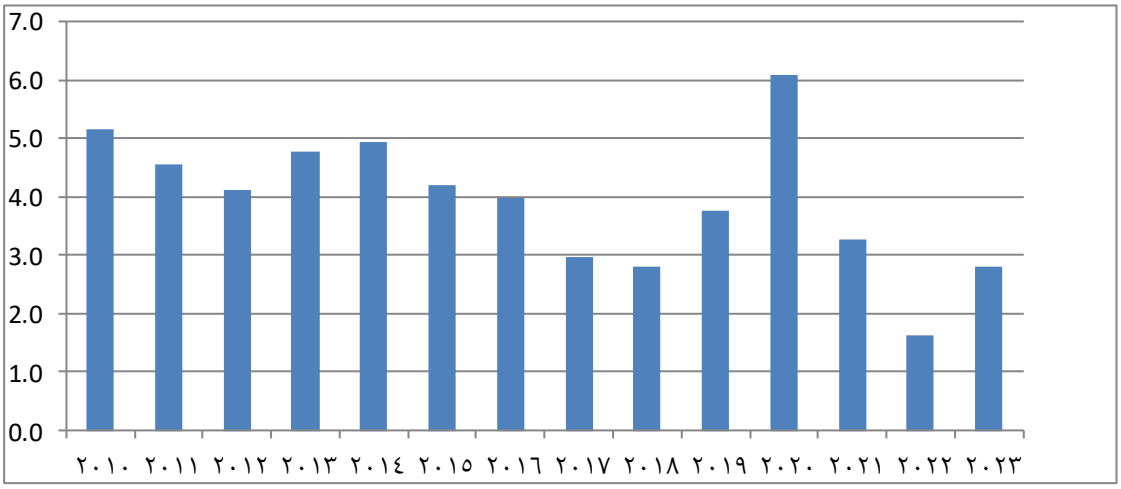

الشكل (١): المساهمة النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي (عدا النفط) للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٣)

ت- التخصيصات السنوية للاستثمارات الزراعية:

يعاني القطاع الزراعي من استمرار انخفاض نسبة الاستثمارات الموجه اليه قياسا الى الاستثمارات الموجهة للقطاعات الاخرى وكما مبين في الجدول ادناه:

جدول (٢): التخصيصات السنوية للقطاع الزراعي واهميته النسبية الى اجمالي التخصيصات للمدة (2010- 2023)

الوحدة (مليون دينار)

السنة	التخصيصات السنوية للقطاع الزراعي	التخصيصات السنوية الكلية	الاهمية النسبية %
2010	1615563.04	18778852.8	8.6
2011	2310672.36	27097518.9	8.5
2012	2354542.27	37195172.48	6.3
2013	1374203.35	39081105.6	3.5
2014	979510.89	48700328.05	2.0
2015	477181	30882234.17	1.5
2016	174832.24	19919616.34	0.9
2017	527479.09	24828323.78	2.1
2018	284516.80	25489831.78	1.1
2019	782694.66	40168744.79	1.9
*2020	0	0	
2021	368945.78	25986259.22	1.4
2022	477279.6	35225077.8	1.4
2023	585613.45	44463896.43	1.3

الجدول: من اعداد الباحثة استناداً الى بيانات دائرة برامج الاستثمار الحكومي / وزارة التخطيط

*** عدم وجود تخصيصات في هذه السنة وذلك لعدم المصادقة على قانون الموازنة العامة للدولة.**

نلاحظ من خلال الجدول (٢) تراجع نسبة التخصيصات السنوية الموجه للقطاع الزراعي، فبعد ان كانت تشكل (8.6%) من اجمالي التخصيصات السنوية لعام (2010) انخفضت الى ادنى مستوى لها لتصل الى (0.9%) في عام (2016) بعدها اخذة بالارتفاع الطفيف لتصل الى (1.3%) من اجمالي التخصيصات السنوية لعام (2023). وقد ادى هذا التراجع في التخصيصات الاستثمارية في القطاع الزراعي الى عدم امكانية اكمال المشروعات البنى التحتية وانخفاض الكفاءة الانتاجية والتكنولوجية وانعكاسه على طبيعية النشاط الزراعي.

ث- الانعكاسات:

ان استمرار التدهور وتراجع دور القطاع الزراعي وانعكاسه على طبيعية النشاط الزراعي وحجم المعروض في السوق المحلية فمعدلات الانتاجية لاتزال منخفضة كثيرا مقارنة بالمعدلات العالمية وخاصة المحاصيل الرئيسية كالحنطة والشعير بحيث انخفضت انتاجية الدونم لمحصول الحنطة من (495.8) كغم/دونم عام (2010) انخفضت الى ادنى مستوى لها (369.3) كغم / دونم عام (2022) ، ثم ارتفعت الى (504.5) كغم / دونم عام (2023) ، أما محصول الشعير انخفضت انتاجية الدونم من (282.4) كغم / دونم عام (2010) الى (45.2) كغم / دونم عام (2023) ، والجدول ادناه مع الشكل (2) يوضح انتاجية الدونم لمحصولي الحنطة والشعير .

جدول (٣): الانتاج والمساحة المزروعة والغلة لمحصول الحنطة والشعير للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٣)

السنة	مساحة الحنطة (دونم)	الانتاج (طن)	الغلة (كغم/دونم)	مساحة الشعير (دونم)	الانتاج (طن)	الغلة (كغم/دونم)
2010	5543.9	2748.8	495.8	4027.0	1137.2	282.4
2011	6542.8	2808.9	429.3	3650.9	820.2	224.6
2012	6914.5	3062.3	442.9	2849.5	832.0	292.0
2013	7376.3	4178.4	566.5	3363.6	1003.2	298.3
2014	8528.0	5055.1	592.8	4632.3	1277.8	275.8
2015	4146.7	2645.1	637.9	1003.1	329.7	328.7
2016	3697.2	3052.9	825.7	1061.7	499.2	470.2
2017	4215.9	2974.1	705.5	820.5	303.0	369.3
2018	3153.9	2177.9	690.5	601.2	190.6	317.1
2019	6331.1	4343.5	686.1	3721.3	1518.5	408.1
2020	8573.7	6238.4	727.6	4528.5	1756.2	387.8

86.2	266.6	3092.5	447.3	4233.7	9464.2	2021
62.6	144.5	2308.7	369.3	2764.7	7487.2	2022
45.2	105.9	2344.3	504.5	4247.7	8419.9	2023

الجدول: مديرية الاحصاء الزراعي، الجهاز المركزي للاحصاء وتقنية المعلومات

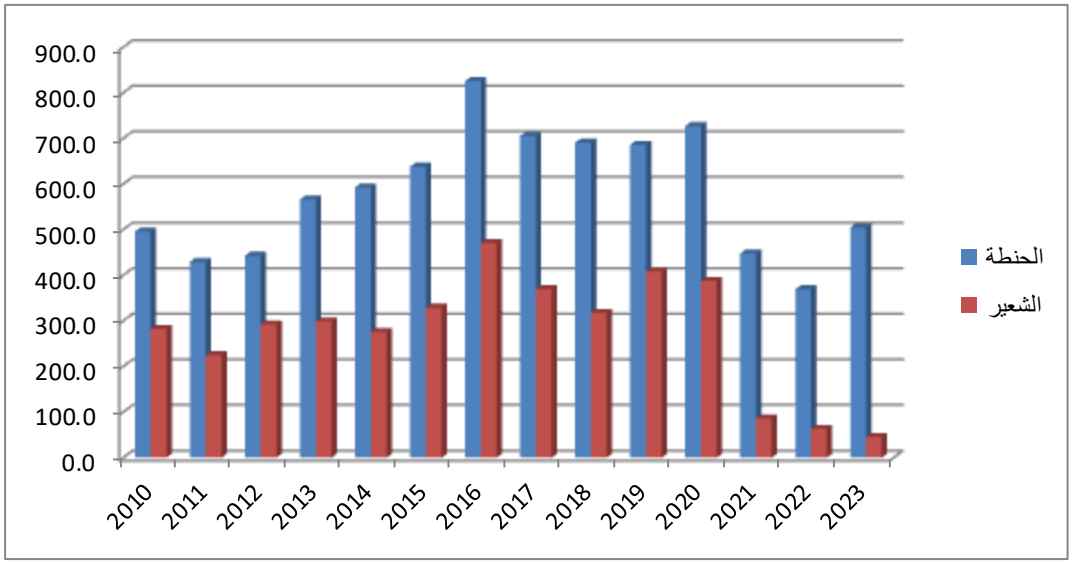

الشكل (٢): انتاجية الدونم لمحصول الحنطة والشعير للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٣)

ان هذا النقص في الانتاج الزراعي ادى الى عدم استجابة الطلب المحلي على الغذاء واتساع حجم الفجوة الغذائية وتفاقم الانكشاف الغذائي واعتمادنا على المصادر الاجنبية في سد العجز من احتياجاتنا الغذائية الاساسية.

ثانياً- الجوانب المؤسسية ودوره في التنمية الاقتصادية:

لتحقيق تنمية حقيقية وسريعة في القطاع الزراعي لابد من التحديث المؤسسي الفعال وتهيئة البيئة المؤسسية المناسبة واللازمة لنشاط اقتصادي زراعي قائم على استرتيجية التحديث الشامل(Putsenteilo and Yuriy,2020,p23)، ولكن رغم الجهود التي بذلتها الحكومات المتعاقبة في العراق لتطوير القطاع الزراعي الا ان التدهور المستمر كان السمة الغالبة على هذا القطاع ومن اجل التعرف على الاسباب التي ادت الى اخفاق هذه الجهود، لا بد من تسليط الاضواء الكاشفة للاختلالات المؤسسية التي تعزى اليها الاسباب الكامنة وراء هذه الاخفاقات ومن اهمها :

١- حيازة الاراضي الزراعية وحق الانتفاع:

تمثل الحيازة في الاراضي الزراعية خمسة انواع هي:
أ- الأراضي المملوكة ملكاً صرف للدولة (الاميرية الصرفة)
ب-الاراضي المملوكة للاشخاص (الملك الصرف).
ت-الأراضي الممنوحة بالطابو.
ث-الأراضي الممنوحة باللزمة.
ج- الأراضي الموقوفة وقفاً صحيحاً والتي كانت اراضي مملوكة ملكاً صرفاً للأشخاص وتم وقفها.في الامد البعيد نقترح الآتي:

(١) حصر الحيازة الزراعية بنوعين:
(أ) الاراضي المملوكة للدولة.
(ب) ملكية خاصة صرفه للأشخاص والجماعات.

(٢) الاهتمام بموضوع الملكية المشتركة ومشاكل ازالة الشيوع في الاراضي الزراعية للحد من ظاهرة التفتيت للأراضي والبساتين.

(٣) تشجيع حالات الدمج والافراز على النحو الذي يضمن الحصول على ملكيات زراعية تحت ادارة وتشغيل مالك واحد وبالمساحات الاقتصادية التي تضمن الحد الادنى اللازم لاعاشة الاسر.

(٤) تحديد عدد الملاك في الاراضي الزراعية بما يتناسب الوحدة الاقتصادية التي يقرها القانون.

٢- البنى الارتكازية ذات العلاقة بالمياه والتربة:

تعرضت البنى الارتكازية ذات العلاقة بالمياه والتربة (سدود وخزانات وشبكات الري والبزل) خلال العقود السابقة الى التدهور الشديد قبل وصولها الى الاعمار الافتراضية لها مما ادى الى حرمان البلد من العوائد المتوقعة منها وفق ماجاء بدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية التي تم الاستناد عليها في ادراجها ضمن الخطط الخمسية والمناهج الاستثمارية السنوية، لذا يتطلب اعادة تأهيل

معظم هذا البنى وضرورة التمسك بالتصاميم الهندسية والمؤشرات الاقتصادية للمشروعات هي تحت التنفيذ حالياً او التي ستدخل مرحلة التنفيذ لاحقاً.(حمادي، 2009). فضلاً عن التوسع في عمليات انشاء السدود وشبكات الري والبزل واستصلاح الاراضي وفق اولويات علمية مدروسة ، وللوصول الى التنفيذ والتشغيل السليم لهذه المنشآت نقترح الآتي:

أ- ضرورة التنسيق بين كل من وزارتي الزراعة والموارد المائية في وضع الأولويات لاعادة التأهيل للمشروعات المنفذة لاسيما وان وزارة الزراعة هي الجهة الرئيسية المستفيدة من هذه المشروعات والمسؤولة عن تشغيلها.

ب-تحديد الادوار والمسؤوليات بين الوزارتين فيما يتعلق بالصيانة والتشغيل.

ت- عند الانتهاء من تنفيذ مشروع جديد او اعادة تأهيل مشروع قديم لابد من قيام وزارة الزراعة بأستلام المرفق الجديد ومتابعة تشغيله وصيانته.

٣- سياسات دعم الاسعار :

على الرغم مما حظيت السياسات السعرية كمحفز للتنمية الاقتصادية الزراعية الا انها لم تؤدي الدور المنشود في التنمية والتطوير سوى التخفيف عن كاهل المستهلكين، اذ ان اتباع سياسات الدعم السعري في الاقتصاد العراقي لسنوات عدة ترتب عليها عجز كبير في موازنة الدولة وزيادة المديونية الداخلية والخارجية على الرغم من انها تريح المجتمع ولكنها تحمله الثمن غالباً لاحقاً.

ان سياسة الدعم المتبعة من قبل وزارة الزراعة في التركيز على شراء كافة المدخلات الزراعية من بذور واسمدة ومبيدات ومكائن وبيعها بسعر اقل من كلفة الشراء قد اثبتت عدم فاعلية هذه السياسة وانتشار السوق الموازية في التعامل مع هذه المستلزمات وكانت فترة الحصار من ابرز الفترات في تاريخ العراق التي تم خلالها الاخذ بمبدأ التسويق الالزامي للمنتجات الزراعية الستراتيجية (الحنطة ،الرز، الذرة، القطن) مقابل دفع اسعار لم تكن مدعومة بل كانت معادلة لاسعارها فيما لو استوردت من الخارج، وتم الزام وزارة التجارة بأستلام ودفع قيمتها للمزارعين فيما يخص الحبوب والزام وزارة الصناعة بأستلام القطن ودفع القيمة الى المزارعين.(جميل ، ٢٠٠٩).

ان نظام دعم الاسعار الزراعية في العراق والظروف التي مرُ بها يمكن ان نوصي بما يلي:

أ- الابتعاد تدريجياً عن سياسة دعم المدخلات الانتاج المؤدية الى ظهور السوق الموازية نتيجة استحواذ القلة واخذهم هذه المواد بأكثر مما يحتاجون وبيعها بأسعار السوق الى الاشخاص الذين لم يحالفهم الحظ في الحصول عليها من الدولة مع ضرورة مراعات الدولة على توفير هذه المدخلات بالكميات التي يحناجها السوق من خلال القطاع الخاص.

ب-دعم كل من مخرجات الانتاج الزراعي والصادرات الزراعية، وهذا يتطلب دراسة مستفيضة ومستعجلة لتطبيق مثل هذه السياسات وبما لايتعارض مع قواعد الانضواء تحت لواء المنظمة العالمية للتجارة.

٤- السياسة الاستثمارية:

يعد الاستثمار الزراعي اداة رئيسية لتعزيز الانتاجية الزراعية للحد من الفقر وتعزيز الاستدامة البيئية، لاسيما وان الاستثمار بعبر عن خلق طاقات انتاجية جديدة الى جانب الحفاظ على الطاقات القائمة، فزيادة الاستثمار تؤدي الى زيادة قدرة المجتمع على استغلال الموارد الاقتصادية غير المستغلة وزيادة قدرته على استخدام المهارات الفنية وتطبيق الفنون الإنتاجية الحديثة وتحسين نوعية المنتجات وتقليل كلفة الانتاج للوصول الى درجة عالية من التنافس في الاسواق المحلية والعالمية(عبد السادة، 2024، ص7) الاستثمار في القطاع الزراعي هو جزء من الاستثمار في الاقتصاد القومي، ان قلت او تراجع الفرص في الاستثمار الزراعي قد يعود الى.(عبد السادة، 2012)، (خطة التنمية الوطنية، 2024، ص 78):

أ- عدم وجود تشريعات قانونية .

ب- عدم توفر خارطة زراعية للاستثمار.

ت-ضعف البيئة الاستثمارية، ومحدودية حجم رأس المال المستثمر الخاص في القطاع الزراعي فضلاً عن انخفاض التخصيص والتمويل للقطاع الزراعي وبما لايتناسب والاحتياجات المالية اللازمة لتطوير القطاع الزراعي .

ث-قلت التسهيلات المصرفية.

ج- عدم توفر البنى التحتية للاستثمار.

ولغرض تطبيق قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ في القطاع الزراعي وتشجيع المستثمرين المحليين والاجانب على الاستثمار الزراعي نوصي بضرورة العمل على:

أ- توفير التشريعات القانونية مثل اعطاء الضمانات والحماية واختيار الافضليات.

ب-توفير خارطة زراعية تتيح للمستثمرين تحديد المجالات الدخول في الاستثمار سواء في استثمار الاراضي او الاستثمار الزراعي للمحاصيل، حيث لايمكن الدخول بعملية استثمارية دون توفر الكم المطلوب من البيانات والمعلومات.

ت-توفير التسهيلات المصرفية اللازمة مثل الائتمان والتسليف والتمويل.

ث-توفير البنى التحتية للاستثمار مثل الطرق والمخازن المبردة ومراكز التسويق ... الخ.

ج- الاستثمار في مشروعات الانتاج النباتي في الاراضي الصحراوية الواعدة باستخدام التقنيات الحديثة ومشروعات الزراعة المحمية وانتاج الاعلاف الخضراء الجافة.

ح- الاستثمار في مشروعات الانتاج الحيواني المتكاملة وصناعة الالبان والصناعات الغذائية وصناعة الاعلاف وتربية الاسماك ومشروعات الدواجن المتكاملة.

٥- سياسة تنشيط القطاع الخاص:

يعد القطاع الخاص مصدر للنمو الاقتصادي والتوظف والفرص، اذ لا يمكن لاي استرتيجية ان تنجح وتحقق نمو شامل دون دعم القطاع الخاص (Thomsson ,٢٠٢٤,p17) وعلى الرغم من ذلك نلاحظ تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية منذ مطلع الخمسينيات على اثر ارتفاع العوائد النفطية بعد مناصفة الارباح مع الشركات الاجنبية لاسيما في حجم الاستثمار العام والانفاق على توسيع الخدمات التعليمية والصحية وتنامي قطاع الادارة الحكومية العامة بمختلف الاختصاصات حتى اصبحت الادارة الاقتصادية في العراق تتسم بدرجة عالية من المركزية، ولد هذا في المقابل قطاعاً خاصاً ضعيفاً وغير منظم رغم هيمنته على بعض الانشطة، حيث المنشآت الصغيرة والنشاط الفردي هو الغالب بحيث كان بعيد عن مزايا الانتاج الكبير في الادارة والتسويق والاستثمار واختيار التكنولوجيا.(العمريوقصي، ٢٠٠٤) ولم يحظى بفرصة حقيقية لكي يكون بالمستوى الذي يمكنه ان يلعب دوراً بارزاً قي عملية البناء ودفع معدلات النمو الاقتصادي بحيث تعرض لاكثر من اربعين عام الى هزات عنيفة نتيجة عدم الاستقرار السياسي في القطر فضلاً عن تبني النهج الاشتراكي الذي ترتب عليه تحجيم دوره بحيث اصبح القطاع الخاص اشبه بالمقاول لدى القطاع الاشتراكي

، واستمر هذا الوضع خلال مدة السبعينيات بأزدياد تعظيم الدور الحكومي سواء اكان من حيث الاشراف العام على العملية الانتاجية الزراعية او بالدخول الى المفاصل الدقيقة، اذ تملكت الدولة معظم المشروعات الانتاجية التي شملت محطات الابقار، مشروعات الدواجن، معامل العلف، مشروعات الاسماك، مزارع، محطات البستنة والمشاتل وغيرها من المشروعات الزراعية الكبيرة، وفي النصف الثاني من الثمانينات شهدت السياسة الزراعية تحول كبير بأتجاه الحد من التدخل الحكومي، ففي عام ١٩٨٧ اتخذت الدولة اجراءات عديدة تضمنت الانسحاب من الانشطة الانتاجية عدى الإستراتيجية، اذ تم بيع وتأجير العديد من المؤسسات والمشروعات الحكومية الى القطاع الخاص كمحطات الابقار ومشروعات الدواجن ومعامل العلف والبيوت الزجاجية ومزارع الدولة ومشروعات الاسماك وغيره من المشروعات الكبرى فضلاً عن تحويل البناء التسويقي الزراعي مثل المخازن ووسائط النقل ومراكز التعبئة والفرز وتأجير مكاتب البيع بالجملة في انحاء العراق ومنح المنتجين بيع حاصلاتهم الزراعية من الحبوب والمحاصيل الصناعية الى الدولة او الى الاسواق المحلية بعد ان كان بيعها خلال المدة السابقة محصورة بالدولة فقط. وفي التسعينيات وبسبب ظروف الحصار اتجهت الدولة الى الاشراف الكامل على الانتاج والتسويق واسعار المنتجات الزراعية وخاصة الحبوب لاجل تأمين الغذاء لابناء الشعب الا ان الدولة بدأت بعد ذلك بمحاولة الانسحاب من هذا التدخل على قدر ماتسمح به ظروف الحصار، اذ اتجهت الدولة في النصف الثاني من التسعينات الى تحويل الدوائر الزراعية الى دوائر وشركات متخصصة تعتمد التمويل الذاتي في نشاطها مما ادى هذا الى اعتماد انشطة انتاجية وتجارية ضمن خطط هذه الدوائر والشركات من اجل الحصول على ايرادات لتحقيق المواصلة على العمل.(عبد القادر وراجي، ٢٠٠٧)، ان لادارت الدولة لعملية تنشيط القطاع الخاص الزراعي في العراق بصورة مباشرة دون اصدار قانون ينظم هذه الاستثمارات ادى الى مواجهة القطاع الخاص مشاكل ومعوقات منها (استراتيجية تطوير القطاع الخاص، 2014، ص٩- 10) :

أ- الافتقار الى السياسات واستراتيجيات فعالة لدعم القطاع الخاص.
ب- غياب النظرة الشمولية والمستقبلية لنشاط القطاع الخاص وذلك نتيجة حداثة خبراته في المجال الزراعي.
ت- عدم اهتمام القطاع الخاص بتطوير قدراته الفنية والادارية معتمداً على قدراته التقليدية.
ث- تضرر البنية التحتية المادية وعدم كفاية امدادات الطاقة.
ج- اتسمت عملية نقل ملكية المشروعات الزراعية او تاجيرها بالسرعة مما تسبب في حدوث العديد من الثغرات في ارساء قواعد هذه التجربة.
ح- عدم وجود علاقة ترابط وتشابك بين القطاع الخاص والقطاعات الاخرى ادى الى صعوبة حصول القطاع الخاص على الموارد الاولية واللازمة للانتاج.

وبعد احدث عام ٢٠٠٣ أصبح تعزيز وتوسيع دور القطاع الخاص من اولويات السياسة الاقتصادية العراقية بأعتباره احد الوسائل الفعالة لتفعيل الاقتصاد العراقي وتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص التشغيل، لذا نوصي بالآتي:

(١) تهيأة الاجواء المؤسسية المناسبة لتحفيز القطاع الخاص للتوسع في الاستثمارات والدخول في المجال الزراعي والزراعي الصناعي وتوفير مناخ استثماري مطمئن له.
(٢) اعادة تحديد مساحة الحيازة الزراعية وفق قانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٣ من جديد للمساحات الكبرى والتي تزيد عن ٥٠٠٠ دونم وتوزيعها على الكم الهائل من الخريجين الزراعيين العاطلين عن العمل ومنحهم تسهيلات مصرفية بالشكل الذي يتلاءم مع جو الاستثمار الذي يتطلب فسحة كبيرة من التعاملات المصرفية في مجال التمويل والإقراض والتحويل.
(٣) نقل كافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية المتبقية لدى وزارة الزراعة الى القطاع الخاص مما يستلزم:
(أ) تأجير الأراضي العائدة لشركات ودوائر وزارة الزراعة الى القطاع الخاص لاستثمارها على ان يراعى في الاستغلال الزراعي الهدف الذي كانت مخصصة لاجله كما هو الحال للشركة العامة للمحاصيل الصناعية والشركة العامة للبستنة والغابات.
(ب) نقل نشاط استيراد التجهيزات الزراعية الى القطاع الخاص أي خصخصة الشركة العامة للتجهيزات الزراعية.
(ت) نقل ملكية معامل تنقية البذور ومعامل تفريط وتجفيف الذرة الصفراء التابعتين الى شركة مابين النهرين العامة للبذور الى القطاع الخاص.
(ث) نقل نشاط اصبعيات الأسماك التابعة للشركة العامة للثروة الحيوانية الى القطاع الخاص.

ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

١. تراجع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي من (٥,٢٪) عام ٢٠١٠ الى(2.8%) من الناتج المحلي الاجمالي عام 2023.
٢. تراجع نسبة التخصيصات السنوية في القطاع الزراعي الى اجمالي التتخصيصات الاستثمارية من (8.6%) عام (2010) الى (1.3%) من اجمالي التخصيصات السنوية لعام (2023) .
٣. تعدد اشكال الحيازة وعدم تجانسها في الاراضي الزراعية ادى الى تضيق حرية التصرف والحقوق المترتبة لحائزيها.
٤. التدهور الشديد في البنى الارتكازية ذات العلاقة بالمياه والتربة من سدود وخزانات وشبكات ري وبزل قبل الوصول الى عمرها الافتراضي مما ادى الى حرمان البلد من العوائد المتوقعة منها وفقا لما جاء في دراسات الجدوى، فضلاً عن ضعف الاستثمارات في مشروعات الموارد المائية بما يواكب التطور في المشروعات الاروائية لدول المنبع .
٥. اتباع سياسات دعم الاسعار في الاقتصاد العراقي ولسنوات عديدة ادى الى عجز كبير في موازنة الدولة وزيادة المديونية الداخلية والخارجية.
٦. تراجع الفرص في الاستثمار الزراعي نتيجة عدم وجود تشريعات قانونية وضعف التسهيلات المصرفية فضلاً عن عدم وجود خارطة زراعية تتيح للمستثمر الزراعة في الاماكن المناسبة للزراعة.
٧. تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية وتحجيم دور القطاع الخاص ادى الى وجود قطاع خاص ضعيف بعيد عن مزايا الانتاج الكبير في الادارة والتسويق والاستثمار.

التوصيات:

١. ضرورة التنسيق بين كل من وزارتي الزراعة والموارد المائية في وضع آليات لإعادة التأهيل للمشاريع المنفذة.
٢. الابتعاد عن سياسة دعم مدخلات الانتاج المؤدية الى ظهور السوق الموازية.
٣. توفير التسهيلات المصرفية اللازمة والتشريعات القانونية واعداد خارطة زراعية لتحديد مجالات الدخول في الاستثمار.
٤. توفير البنى التحتية للاستثمار مثل الطرق والمخازن المبردة ومراكز التسويق ... الخ.
٥. حصر الحيازة الزراعية بنوعين أ – الاراضي المملوكة للدولة ب- ملكية خاصة صرفه للأشخاص والجماعات.
٦. تهيأة الاجواء المؤسسية المناسبة لتحفيز القطاع الخاص للتوسع في الاستثمار والدخول في المجال الزراعي والزراعي الصناعي وتوفير مناخ استثماري مطمئن له.
٧. اعادة تحديد مساحة الحيازة الزراعية وفق قانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٣ من جديد للمساحات الكبرى والتي تزيد عن (٥٠٠٠) دونم وتوزيعا على الكم الهائل من الخريجين الزراعيين العاطلين عن العمل ومنحهم تسهيلات مصرفية بالشكل الذي يتلائم مع جو الاستثمار الذي يتطلب فسحة من التعاملات المصرفية في مجال التمويل والاقراض والتحويل.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

١- الجهاز المركزي للاحصاء وتقنية المعلومات ، مديرية الحسابات القومية.
٢- الجهاز المركزي للاحصاء وتقنية المعلومات، مديرية الاحصاء الزراعي
٣- الحكيم،عبد الحسين نوري،٢٠١١، دراسات في الزراعة العراقية (الزراعة المستقبلية)، الجزء الاول.
٤- العمري، سناء وقصي ابراهيم ،٢٠٠٤، القطاع الخاص في العراق، ورقة نقاشية معدة الى مركز بغداد للدراسات الاقتصادية.
٥- جمهورية العراق،هيئة المستشارين، ٢٠١٤،استراتيجية تطوير القطاع الخاص.(2014-2030)
٦- جميل، محمد جميل ،٢٠٠٩، افكار وحلول في سياسات دعم الاسعار، بحث مقدم الى ورشة عمل النهوض بالقطاع الزراعي، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، بغداد.
٧- حمادي،اسماعيل عبيد،٢٠٠٩، الاطار المؤسسي المناسب للنهوض بالقطاع الزراعي في العراق، بحث مقدم الى ورشة عمل النهوض بالقطاع الزراعي،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، بغداد.
٨- حمدي،اسعد ومحمد ماهر،٢٠١٧، التنمية الزراعية المستدامة في العراق، الواقع والتحديات، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد، العدد٤.
٩- عبد السادة، بشرى وادي،٢٠١٢ ، آفاق استثمار بعض المحاصيل الصناعية في العراق، بحث مقدم الى ورشة عمل النهوض بالقطاع الزراعي، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، بغداد.
١٠-عبد السادة، بشرى وادي،٢٠٢٤، الاستثمارات العامة بين النظرية الاقتصادية والتطبيق، الطبعة الاولى ، دار الدكتور للعلوم لادارية والاقتصادية، بغداد.
١١-عبد السادة،بشرى وادي،٢٠٠٨، اولويات اختيار مشاريع الموازنة الاستثمارية السنوية، ورقة عمل مقدم الى مؤتمر وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، بغداد.
١٢-عبد القادر، محمد سعد وراجي العوادي، ٢٠٠٧، خصخصة القطاع الزراعي في العراق، بحث منشورعلى الموقع.https// www.academia.edu
١٣-وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢)، ٢٠١٨، العراق.
١٤-وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (٢٠٢٤-٢٠٢٨)، ٢٠٢٤، العراق.
١٥- وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمار الحكومي.

ثانياً: المصادر العربية المترجمة

1- Abdul-Qadir, Muhammad Saad and Raji Al-Awadi, 2007, Privatization of the Agricultural Sector in Iraq, Research published on the website https://www.academia.edu. 13. Ministry of Planning, National Development Plan (2018-2022), 2018, Iraq.
2- Abdul-Sada, Bushra Wadi, 2008, Priorities for Selecting Annual Investment Budget Projects, Working Paper presented at the Ministry of Planning and Development Cooperation Conference, Baghdad.
3- Abdul-Sada, Bushra Wadi, 2012, Prospects for Investing in Some Industrial Crops in Iraq, Paper presented at the Workshop on Advancing the Agricultural Sector, Ministry of Planning and Development Cooperation, Baghdad.
4- Abdul-Sada, Bushra Wadi, 2024, Public Investments: Between Economic Theory and Application, First Edition, Dar Al-Duktur for Administrative and Economic Sciences, Baghdad.
5- Al-Hakim, Abdul Hussein Nouri, 2011, Studies in Iraqi Agriculture (Future Agriculture), Part One.
6- Al-Omari, Sanaa and Qusay Ibrahim, 2004, The Private Sector in Iraq, Discussion Paper prepared for the Baghdad Center for Economic Studies.
7- Central Statistical Organization and Information Technology, Agricultural Statistics Directorate.
8- Central Statistical Organization and Information Technology, National Accounts Directorate.
9- Hammadi, Ismail Obeid, 2009, The Appropriate Institutional Framework for Advancing the Agricultural Sector in Iraq, Paper presented at the Workshop on Advancing the Agricultural Sector, Ministry of Planning and Development Cooperation, Baghdad. 8. Hamdi, Asaad and Muhammad Maher, 2017, Sustainable Agricultural Development in Iraq: Reality and Challenges, Journal of the University of Human Development, Volume 4, Issue 4.
10- Jamil, Mohammed Jamil, 2009, Ideas and Solutions in Price Support Policies, Paper presented at the Workshop on Advancing the Agricultural Sector, Ministry of Planning and Development Cooperation, Baghdad.
11- Ministry of Planning, Department of Government Investment Programs.
12- Ministry of Planning, National Development Plan (2024-2028), 2024, Iraq.
13- Republic of Iraq, Council of Advisors, 2014, Strategy for Developing the Private Sector.(٢٠١٤-٢٠٣٠)

ثالثاً: المصادر الاجنبية

1- Ellis.Frank,1993, Agricultures Policies in Development Countries, National Agricultural Policy Center. Book in American Joumal of Agricultural Economics.
2- P.M. Prasanth, Aravinth and J.Sivanatha,2021, Role of Agriculture in the Economy,Valum-3,Academy of Research and Education Tamil Nadu, India.
3- Putsenteilo, Petro and Yuriy Klapkiv,2020, The Role of Institution in the Development of Agriculture, 26(No1) ,Bulgarian Journal of Agricultural Science.
4- Thomsson, Kaj,2024 ,Political Economy and Private Sector Development An Overview of background Features and recent research, Private Sector Development in an Emerging World, Printing and binding: CPI book GmbH, Leck.